برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٤-١٩٩٨/٢/٦

مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/8/3
29 December 1997
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع أوغندا ٣٦٢٣ (التوسع الأول)

تقديم المساعدات إلى اللاجئين السودانيين في أوغندا

مجموع تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	٩١٤ ٨٤٤ ١١ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٣٤٤ ٧٨٦ ٢٨ دولارا
مجموع التكاليف	٤٣٢ ٢٦٠ ٤٣ دولارا
عدد المستفيدين	١٦٥ ٠٠٠ مستفيد
مدة المشروع	١٨ شهرا (ابتداء من ١٩٩٨/٤/١ إلى ١٩٩٩/٩/٣٠)

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات أوغندا:	A. Abdulla	رقم الهاتف: 6513-2391

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

الخلفية والأساس المنطقي لتقديم المساعدة

١- توفر أوغندا منذ قرابة عقد من الزمان ملاذاً آمناً للاجئين من السودان المجاور نتيجة للحرب الأهلية المستمرة. وقد تلقى اللاجئون السودانيون منذ هجرتهم الجماعية الكبرى في عام ١٩٨٨، معونة غذائية في إطار عدد من عمليات الطوارئ ومشروعات اللاجئين طويلة الأجل التي يضطلع بها **البرنامج**. وتجرى الإغاثة حالياً في إطار المشروع أوغندا ٥٦٢٣ "تقديم المساعدة للاجئين السودانيين والزائيريين والروانديين في أوغندا" الذي تبلغ تكلفته التي يتحملها **البرنامج** ٣٧,٧ مليون دولار ومدته ١٨ شهراً. وفي عام ١٩٩٤ كان عدد اللاجئين المسجلين في أوغندا ٠٠٠ ٢٨٠ لاجئ. وعاد نحو ٠٠٠ ٣٥ لاجئ زائيري ورواندي إلى أوطانهم أو أدرجوا في إطار العملية الطارئة ٥٦٢٤ الخاصة بمنطقة البحيرات الكبرى بينما عاد نحو ٠٠٠ ٦٠ لاجئ سوداني إلى السودان. ويظل زهاء ٠٠٠ ١٨٥ لاجئ سوداني في أوغندا، سيحتاج نحو ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ من بينهم إلى معونة غذائية في إطار التوسع المقترح لمشروع اللاجئين والنازحين الممتد.

٢- يعيش اللاجئون السودانيون في مخيمات ومستوطنات انتقالية تقع في مقاطعات خمس في شمال أوغندا هي أروا، وموبو، وأجماني، وكتغوم، وماسندي. وحتى منتصف عام ١٩٩٧، كانت الأوضاع الأمنية على طول طرق الوصل خطرة نتيجة لهجمات الجماعات المسلحة. ووقع عدد من سائقي **البرنامج** مع شاحناتهم في مكامن نصبتها هذه الجماعات، كما وقعت أحداث عديدة نتيجة لزراعة الألغام الأرضية وعمليات إطلاق النار التي أعاقت إلى حد كبير حركة القوافل التابعة للبرنامج. وكذلك تأثرت عمليات تسليم الأغذية نظراً لتخلف عديد من الموردين عن الوفاء بمتطلبات العقود المبرمة معهم، وذلك بسبب الجفاف وما نجم عنه من عدم تيسّر المحصولات المحلية. وتعين على **البرنامج** اللجوء إلى الواردات لتأمين سير عمليات الإمداد بالأغذية. وفي غضون ذلك، تعذر تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للاجئين نتيجة لهجمات المتمردين على المستوطنات، مما قاد إلى ارتكاب المجازر وعمليات الخطف والسلب، حيث اضطر نحو ٠٠٠ ٣٠ إلى ٠٠٠ ٤٠ لاجئ لترك أراضيهم الزراعية في الفترة بين مارس/ آذار وإبريل/ نيسان ١٩٩٧.

٣- وأدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، إلى جانب قيام الجيش الأوغندي بإبعاد جماعات المتمردين الأوغنديين، إلى استتباب الأمن على نطاق واسع في شمال غرب أوغندا، مما مكّن اللاجئين السودانيين والسكان الأوغنديين الذين يستضيفونهم من إعادة بناء حياتهم. ومنذ يونيو/ حزيران ١٩٩٧، تضطلع قوافل البرنامج بتسليم المعونة الغذائية دون أن تعترض طريقها عوائق أمنية، فيما عدا حادث واحد تمثل في انفجار لغم أرضي دون خسائر في الأرواح، وذلك في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧. وكذلك أدت الجهود التي بذلتها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في سبيل إعادة توطين اللاجئين في رينو كامب ومناطق أخرى بعيدة عن الحدود إلى تعزيز الحالة الأمنية عموماً بالنسبة للاجئين.

٤- وعاد نحو ٠٠٠ ٦٠ لاجئ إلى السودان في مطلع عام ١٩٩٧. غير أن تحركات اللاجئين توقفت منذ ذلك الوقت، وتفيد التقارير الواردة بأن بعض اللاجئين العائدين إلى وطنهم رجعوا إلى أوغندا طلباً للجوء. وهنالك حلاَّن يمكن العمل بهما بصفة مستديمة خلال مرحلة التوسع؛ ففي حالة تحقيق الاستقرار في جنوب السودان عن طريق إحلال السلام بصورة مفروضة أو متفق عليها، قد يعود زهاء ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ إلى ديارهم بحسب نيتهم المعلنة. وسيشجع الباقون البالغ عددهم ٠٠٠ ٨٥ لاجئ على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية داخل أوغندا وذلك عن طريق تقليل معونة **البرنامج** تدريجيا.

٥- ولما كانت توقعات تحقيق السلام في جنوب السودان أمراً يصعب التكهن به، فإن البعثة المشتركة بين البرنامج و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** لتقييم الأغذية والتي أوفدت في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ اتفقت على رقم مقداره ١٩٠ ٠٠٠ شخص كأساس للتخطيط للتوسع المقترح لمشروع اللاجئين والنازحين الممدد أجله. وشمل ذلك الرقم طوارئ مقدارها ١٠ في المائة احتياطاً للأحداث المتوقعة. إلاّ أنه نظراً لأن من المقترح تقليل توزيع الأغذية عموماً خلال هذا التوسع، فسيجري العمل بالرقم التخطيطي البالغ ١٦٥ ٠٠٠ شخص لأغراض المعونة الغذائية، وسيجري تكوين مخزون احتياطي من خلال تقليل الحصص الغذائية بدلاً من إضافة أغذية إلى إجمالي سلة المشروع.

سياسة الحكومة وأنشطتها

٦- اعترفت حكومة أوغندا باعتبارها طرفاً في اتفاقية اللاجئين، وأسوةً بمعاملة اللاجئين الأوغنديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، بمسؤوليتها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين. وواصلت تحديد الأراضي الزراعية وإعادة توطين اللاجئين السودانيين في مناطق تنعم بمزيد من الأمن. وأوليت عناية خاصة لتوزيع الأراضي الزراعية على الأرامل والزوجات المنفصلات عن أزواجهن والأسر التي ترأسها النساء من اللاجئين؛ وفي حالة الأسر متعددة الزوجات، خصصت رقع زراعية على حدة لكل واحدة من الزوجات؛ وذلك عملاً بسياسة الحكومة في مضمار المساواة بين الجنسين (التي تشرف عليها وزارة قضايا الجنسين وتنمية المجتمعات المحلية) وتجسيداً للجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين.

٧- وعلى الرغم من سياسة الباب المفتوح للجميع التي تنتهجها الحكومة، فإن الحالة الاقتصادية/ المالية التي تواجهها أوغندا تحول دون تحملها تماماً تكاليف إعاشة اللاجئين. وعلى ذلك ناشدت الحكومة البرنامج توفير المعونة الغذائية والدعم اللازم للنقل البري والتخزين والمناولة لفترة ١٨ شهراً أخرى بعد انتهاء المشروع الراهن للاجئين والنازحين.

الاعتبارات الإنمائية

٨- هناك فرص محدودة لزيادة الدخول غير الزراعية. وتقع المستوطنات في مناطق بعيدة عن الأسواق. ووسائل النقل إلى الأسواق ومنها إما نادرة أو باهظة الكلفة فيما يخص الوصول يومياً إلى هذه الأسواق، كما يفتقر كثير من اللاجئين إلى مهارات التسويق حيث يشكِّل أولئك الذين انتفعوا بالتدريب المهني أقلية. وفي حين أن المنظمات غير الحكومية تعمل حالياً على إحياء برامجها التدريبية في ظل الأوضاع الأمنية المتحسنة، فإن البرامج التدريبية لا تزال في طور مبكِّر من أطوار إعدادها ولم تجر بحوث كافية في مجال السوق لتحديد مدى الطلب على السلع التي ينتجها اللاجئون.

٩- وتتمثل المصادر الرئيسية للدخول غير الزراعية في جمع حطب الوقود والعمالة المأجورة. بيد أن جمع الحطب لا يمكن أن يستمر لأسباب بيئية. يضاف إلى ذلك أن توافر الحطب وقتي نظراً لأنه ناجم عن عمليات إعادة التوطين وتنظيف الأراضي أكثر من كونه ناجماً عن وفرة الموارد الحرجية بصورة فعلية. أما العمالة المأجورة فلا تنتفع بها سوى الأسر الكبيرة التي يتوافر لديها فائض في العمالة. وتشير تقديرات تمخض عنها استقصاء أجراه **صندوق رعاية الطفولة** – Save the Children (المملكة المتحدة) إلى أن ٢٠-٣٠ في المائة من الأسر ينقصها أحد الأبوين وتتسم بارتفاع نسبة

الإعالة لديها وبعدم قدرتها على زراعة أراضيها والعمل مقابل الأجر في نفس الوقت. وفي حين ستوجه الأنشطة المدرة للدخل لفائدة هذه الأسر، فإن الغالبية ستفيد من الاستيطان والبرامج الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي الذي سيظل يشكل الدعامة الاقتصادية الأساسية للاجئين ودعما لهذه الغاية على أكمل وجه يمكن للبرنامج توفير المعونة الغذائية لدى استيطان اللاجئين في البداية وشروعهم في الزراعة، ثم تقليل الحصص الغذائية وإنهاؤها تدريجيا بحسب الاقتضاء وحيثما يكون ذلك ملائما.

الهدف المنشود من المساعدة المقدمة من البرنامج

١٠- ستتمثل الأهداف في ما يلي:

(أ) الحفاظ على الحالة الصحية والتغذوية، أو تحسينها عند الاقتضاء، بالنسبة للاجئين غير المكتفين ذاتيا، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى،

(ب) توفير نظام غذائي كامل للاجئين حتى يتم استقرارهم في مناطق زراعية ملائمة وآمنة أو عودتهم إلى ديارهم،

(ج) تقديم الدعم على أساس إفرادي للمنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين وذلك عن طريق توفير السلع الغذائية للمشروعات الصغيرة المضطلع بها في إطار الغذاء مقابل العمل،

(د) تعزيز عملية الاستيطان عن طريق توفير الأغذية أثناء فترة تنظيف الأراضي والمواسم الزراعية الأولى.

المستفيدون

١١- هنالك فروق كبيرة فيما بين فئات اللاجئين، وكذلك فيما بين الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق الإنتاج وزيادة الدخل. وتشمل العوامل الحاسمة في هذا الصدد نوعية الأراضي الزراعية المتاحة ومساحاتها، والأمن العام، وتوافر فائض العمالة، ونسب الإعالة الأسرية، وتوافر سبل الوصول إلى الأسواق ومدى اتساع ونوعية البرامج التدريبية وخدمات الإرشاد التي توفرها المنظمات غير الحكومية في أي من المستوطنات، ومدى تيسر البذور وغيرها من المدخلات الزراعية. ويمثل استتباب الأمن وإتاحة الأراضي الزراعية الحاجزين الرئيسيين في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ يعتمد كلاهما على المنطقة أو المستوطن الذي يقيم فيه اللاجئون.

١٢- **مقاطعة أروا:** كانت هذه الفئة المؤلفة أساسا من أبناء الكاكوا والدينكا والكوكو تشمل فيما مضى ٠٠٠ ١١١ لاجئ، حيث كانوا يقيمون بصفة رئيسية في مستوطنتين في إيكاف ومعسكر رينو (٠٠٠ ٨٠) وفي المخيمات الانتقالية في كوبوكو (٠٠٠ ٣١). وخلال شهر فبراير/ شباط ١٩٩٧ أدت موجة اختلال الأمن، مقرونة بتقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، إلى عودة أعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين إلى السودان حيث انخفض عدد اللاجئين من ٠٠٠ ١١٠ في فبراير/ شباط إلى ٠٠٠ ٥٥ لاجئ تقريبا في نهاية إبريل/ نيسان ١٩٩٧. ويظل الرقم الأساسي للتخطيط في مقاطعة أروا ٠٠٠ ٥٥ لاجئ نظرا لأن معظم اللاجئين استقروا حديثا وبدأوا توا في زراعة أراضيهم، وسيظل هؤلاء

يعتمدون على المعونة الغذائية لفترة أخرى لا تقل عن العام. وعلى ذلك، يبلغ عدد المحتاجين إلى المعونة الغذائية ٥٥ ٠٠٠ شخص.

١٣- **مقاطعة مويو:** تضم هذه الفئة المؤلفة أساسا من أبناء الكوكو والمادي الذين يقيمون في مستوطنات نحو ٤٦ ٠٠٠ لاجئ. إلا أن زهاء ٣٦ ٠٠٠ لاجئ لم يتحقق لهم الاستقرار إلا خلال العام المنصرم وتم استيطان نحو ٢١ ٠٠٠ من بينهم خلال الأشهر القليلة الماضية. ومادام الأمن مستتبا، فإن توقعات الاكتفاء الذاتي تظل طيبة، بيد أن هذه الفئة مدرجة بكاملها فيما يخص المستقبل القريب في مجموع عدد اللاجئين المستفيدين من المشروع. وعليه، فإن **عدد المحتاجين إلى المعونة الغذائية في هذه الفئة يبلغ ٤٦ ٠٠٠ شخص.**

١٤- **مقاطعة أجماني:** تضم هذه الفئة نحو ٥٥ ٠٠٠ لاجئ ينتمون أساسا إلى قبائل المادي والكوكو والدينكا. ويعيش نحو ٤ ٠٠٠ لاجئ في مركز ميري المؤقت. ومن المقرر إغلاق هذا المركز في مطلع عام ١٩٩٨ وتوطين نزلائه في أراضي زراعية. وسيحتاج هؤلاء اللاجئين إلى معونة غذائية إلى أن يصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم. ويعيش الباقون البالغ عددهم ٥١ ٠٠٠ في مستوطنات. وأوقفت المعونة الغذائية تدريجيا بالنسبة لنحو ٣ ٠٠٠ لاجئ في أربعة مستوطنات نظرا لاعتمادهم على أنفسهم وعدم حاجتهم إلى المعونة الغذائية. أما بقية اللاجئين البالغ عددهم ٤٨ ٠٠٠ شخص فيعيشون في أكثر من ٣٠ مستوطنا وفي مراحل مختلفة من حيث الإنتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي. ومن بين هؤلاء، ينبغي إنهاء المعونة الغذائية المقدمة لنحو ٧ ٠٠٠ لاجئ بالتدريج خلال الأشهر القليلة المقبولة. وعلى ذلك، يتبقى ٤١ ٠٠٠ من اللاجئين المستوطنين الذين سيظلون محتاجين إلى المعونة الغذائية. وتتسم بعض المستوطنات بسوء الأراضي الزراعية أو عدم كفايتها، ومن ثم سيحتاج سكان هذه المستوطنات إلى إعادة توطينهم في أماكن أخرى. وبناء عليه، فإن **عدد المحتاجين إلى المعونة الغذائية يبلغ ٤٥ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك ٤ ٠٠٠ لاجئ في المراكز المؤقتة للاجئين، و٤١ ٠٠٠ لاجئ في المستوطنات.**

١٥- **مقاطعة كتغوم:** يعيش اللاجئون البالغ عددهم ١٨ ٠٠٠ والمنحدرين أصلا من قبيلة أكولي في مخيم الكولبي الانتقالي الذي يقع على بعد ٧٥ كيلومترا جنوب مدينة كتغوم. ولما كان جميع اللاجئين يعيشون في الوقت الحاضر في مخيم انتقالي، ستكون هنالك حاجة إلى المعونة الغذائية إلى أ، يتم توطين هؤلاء اللاجئين على أراضي زراعية في منطقة مأمونة. وفي يونيو/ حزيران ١٩٩٧، أعلنت الحكومة أنها خصصت ١٥٠ كيلو مترا مربعا من الأراضي الزراعية التي تبلغ طاقتها الاستيعابية ١٠ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك لم يتم توطين اللاجئين بسبب الهجمات التي شنها المتمردون والتي أدت إلى نزوح اللاجئين وسكان البلد معا بمن فيهم ٢٤٦ ٠٠٠ نازح تجري مساعدتهم في إطار عملية الطوارئ ٥٨١٦. وعلى ذلك، فإن **عدد المحتاجين إلى المعونة الغذائية يبلغ ١٨ ٠٠٠ شخص.**

١٦- **مقاطعة ماسندي:** ينحدر اللاجئون بصفة رئيسية من قبيلة أكولي، ويبلغ عددهم نحو ١٠ ٠٠٠ ويعيشون في مستوطنات حول كيرياندونغو. وتم توطين ٥ ٥٠٠ من هؤلاء اللاجئين وإبعادهم من قوائم المستفيدين في حين أن ٣ ٥٠٠ لاجئ آخرين سيتلقون أنصاف حصص غذائية حتى نهاية عام ١٩٩٧. ووزعت رقع زراعية على الباقين البالغ عددهم ١ ٠٠٠ والذين سيتلقون حصصا غذائية إلى أن يتم إبعادهم تدريجيا من القوائم. وعليه، فإن **عدد المحتاجين للمعونة الغذائية ١ ٠٠٠ شخص.**

١٧- وتولى **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧ عملية إحصاء للتحقق من التفاصيل المتعلقة بالمستفيدين. وستعد سجلات قائمة على نتائج الإحصاء. وسيجري مزيد من عمليات التحقق كما سيجري استيفاء السجلات بصفة منتظمة بما فيها، ضمن أشياء أخرى، البيانات الخاصة بالمجموعات العمرية والتمايز بين الجنسين.

المدخلات غير الغذائية

١٨- لا يزال اللاجئون النازحون والمستوطنون حديثا يتلقون من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** أواني الطبخ، وصابون الحمام، والبطاطين، وعلب نقل البترول (الجريكانات)، وأغطية البلاستيك، وبنودا أخرى غير غذائية، وذلك لتلبية احتياجاتهم الملحة. وعندما تخصص رقع زراعية للاجئين، فإنهم يتلقون من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والمنظمات غير الحكومية سواطير ومعازق ومناجل لتهيئة الأراضي وزراعتها. وأعربت البعثة المشتركة لتقييم الغذاء الموفدة في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ عن قلقها إذ لاحظت عدم انتظام الإمداد بالمدخلات الزراعية أو عدم الإمداد بها في الوقت المناسب للموسم الزراعي وتدني نوعية بعض البنود. وكان السبب في ذلك راجع إلى القيود المالية.

١٩- تتاح خدمات طحن الغلال للاجئين بدرجات متفاوتة من حيث ملاءمتها وتكاليفها. وتتراوح هذه الخدمات بين الخدمات الميسرة السريعة، والتجارية المقدمة بأسعار مغرية، وبين الخدمات المجانية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وتبين أن توفير مطاحن عن طريق البرنامج عملية لا يمكن استدامتها نظرا للمشكلات التي تثيرها فيما يخص الإدارة والصيانة واسترداد التكلفة. وأوصت البعثة المشتركة لتقييم الغذاء بتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بتلبية احتياجات الطحن باعتبار ذلك أكثر الحلول استدامة.

٢٠- وعلى الرغم من توفير الأراضي، فإن إنجاح استراتيجية البرنامج لإنهاء المعونة الغذائية تدريجيا لصالح الإنتاج الغذائي والاكتفاء الذاتي سيتوقف على العمل بصورة متزامنة على إدخال خدمات الإرشاد الزراعي اللازمة لتحقيق هذا الهدف وتحسين نوعيتها.

طريقة التنفيذ

٢١- سيستمر تطبيق ترتيبات العمل الأساسية التي ترد خطوطها العريضة في مذكرة التفاهم المبرمة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في إطار هذا المشروع. وسيتولى البرنامج تسليم إمدادات الأغذية إلى نقاط التسليم الأمامية في أكولبي، وبالورينيا، ورينو كامب، وباكيلي، وإكاف، ومفبي.

٢٢- وحتى فبراير/ شباط ١٩٩٧، سلم **البرنامج** إدارة نقاط التسليم الأمامية إلى أربع منظمات غير حكومية، حيث أسندت إدارتها إلى منظمة Action Africa Hilfe في بالورينيا، وإلى **الاتحاد اللوثري العالمي** في باكيلي، وإلى **إدارة التنمية الألمانية في رينو كامب**، وإلى **منظمة الخدمات الطوعية الدولية الايطالية** في أكولبي. وقد تولت هذه الوكالات إرساء البنيات الإدارية في المنطقة حيث تتمتع بالقدرة على تسليم الأغذية وبالخبرة في توزيع أغذية المعونة، والإلمام التام بسياسة البرنامج وإجراءاته المعمول بها في هذا المضمار. وفي حين أن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** مسؤولة عن ترتيبات التوزيع النهائي عن طريق هذه المنظمات غير الحكومية نفسها، يساند **البرنامج** الجهات المانحة فيما يخص مسؤولياته عن رفع التقارير النهائية وذلك بموجب اتفاقات مبرمة مع منظمات غير حكومية بحيث تجبر هذه المنظمات على موافاة البرنامج بتقارير موقوتة في حينها ودقيقة عن التوزيع.

٢٣- تم تعديل قيمة الدعم المقدم للنقل البري والتخزين والمناولة بالنسبة لمشروع اللاجئين والنازحين الممتد ٥٦٢٣، وذلك نتيجة لنقل إدارة نقاط التسليم الأمامية، وبناء على التكاليف الفعلية المتكبدة خلال المرحلة السابقة من المشروع.

٢٤- سيتولى **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** المسؤولة عن الاضطلاع معا، وبصفة منتظمة، بإجراء الإحصاءات، وعمليات تقدير الاحتياجات من المحاصيل والأغذية، واستقصاءات الاقتصاد الأسري، وتحليل هشاشة الأوضاع، وذلك على أساس تقاسم التكاليف، وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي. وسيضطلع البرنامج، على صعيدي المقر والمكتب القطري معا، بتعبئة، ورصد، وتنسيق عمليات تسليم الأغذية في إطار هذه العملية، في حين أن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ستضطلع بمهام مماثلة فيما يخص العناصر غير الغذائية. وستوجه المنظمتان بصفة منتظمة نداءات مشتركة على الصعيد المحلي وفقا لمستوى الموارد، كما ستستمر المنظمتان في إيفاد بعثات مشتركة لتقصي الحقائق مع الجهات المانحة وتقديم عروض مشتركة في الاجتماعات التي تعقد مرة كل أسبوعين في كمبالا.

٢٥- وتمشيا مع خطة عمل **البرنامج** المعنية بقضايا الجنسين في أوغندا، اتخذ المكتب القطري عددا من التدابير الرامية إلى ضمان إيلاء العناية المستحقة للمسائل ذات الصلة بقضايا الجنسين في إطار هذا المشروع وغيره من العمليات. ويواصل متطوعو الأمم المتحدة وموظفو رصد الأغذية، بالتعاون مع الرابطات النسائية للاجئين، التشجيع على مشاركة النساء في إدارة الأغذية. وعينت موظفة من **البرنامج** باعتبارها مسؤولة عن الاتصال والتنسيق فيما يخص قضايا التمليز بين الجنسين، وتشغل النساء أغلبية الوظائف في مكاتب **البرنامج** في أروا وباكيلي (بما فيها وظيفة رئيسة المكتب الفرعي للبرنامج في أروا). أما مبادئ البرنامج الخاصة بدور النساء في إدارة الأغذية وتوزيعها، فيدعمها الشركاء المنفذون، وسيجري تجسيدها في خطابات التفاهم الموقع عليها مع المنظمات غير الحكومية.

استراتيجية المعونة الغذائية

٢٦- يتمثل أشد اللاجئين حاجة إلى المعونة في الفئات التالية: اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات الانتقالية، والذين اضطروا مؤخرا للتزوج وترك رقعهم الزراعية، والذين تم توطينهم مؤخرا، والأسر التي ينقصها أحد الأبوين والتي تعيل أطفالا صغارا، والمعاقين، والمسنين، والأسر التي تضم اثنين أو أكثر من الأقوياء لكنها تمتاز بنسب الإعالة المرتفعة وتفتقر إلى المهارات القابلة للتسويق. وتوجه لفائدة هذه الفئات الأنشطة المدرة للدخل، والمشروعات الائتمانية، والتدريب المهني، والأنشطة الأخرى التي تبادر بها المنظمات غير الحكومية و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** وتحدد معايير المعونة الغذائية عن طريق الاستقصاءات المنتظمة التي تتناول مناطق زراعة المحاصيل وغلاتها، والاقتصاد الأسري، وعن طريق الإحالة من جانب الوحدات الطبية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة فيما يخص التغذية التكميلية والعلاجية.

٢٧- سترمي الاستراتيجية إلى التحول من التغذية في سبيل الرعاية الصحيحة والإعالة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية، والتشجيع على العودة طوعا إلى الوطن. وسيحقق ذلك في البداية عن طريق نقل اللاجئين، بمن فيهم النازحون حديثا، من المراكز الانتقالية إلى مستوطنات وستوزع عليهم رقع زراعية وحصص غذائية كاملة حتى أول موسم حصاد ناجح بالنسبة لهم. ومن ثم ستخفض حصصهم من الحبوب بنسبة ٢٠ في المائة بحيث يتسنى الإشعار بذلك والتشجيع على إنتاج الأغذية. وستحدد مستويات أخرى للحصص الغذائية على طريق استقصاءات المحاصيل والاقتصاد الأسري.

٢٨- ويزمع الاضطلاع بحملات لتوعية اللاجئين وإعدادهم للتخفيضات المقررة ولكي تنغرس في أذهانهم ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الزراعة. وكذلك سيجري التأكيد على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص صون البذور

والممارسات الزراعية الملائمة (استخدام طبقات من النشارة والتبن للوقاية، والاستعانة بالأسمدة الطبيعية، والعمل بتعاقب الدورات المحصولية، وما إلى ذلك) في إطار برنامج التوعية وعن طريق خدمات الإرشاد الزراعي الجارية.

٢٩- وعندما يتم استقرار اللاجئين وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهم يمكن عندئذ إدماجهم في البرامج الإنمائية الجاري تنفيذها في شمال أوغندا. ويمكن توفير مزيد من المعونة التي قد يحتاجون إليها عن طريق هذه البرامج.

رصد الأداء

٣٠- سيمكن الرصد **البرنامج** من التحقق من وصول الأغذية إلى المستفيدين المعنيين في الوقت المناسب والموقع المعني، ومن أن مشروع اللاجئين والنازحين الممتد قد حقق أهدافه على النحو المبين في الفقرة ١٠.

٣١- سيوفر الإحصاء الذي أجرته **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج** معلومات عامة عن الجنس، والعمر، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية فيما يخص أفراد الفئات المستفيدة. وسيجرى استيفاء هذه المعلومات سنويا أو في أعقاب التحركات السكانية الكبيرة الناجمة عن العودة إلى الوطن، والنقل، والنزوح. وسيظل شركاء **البرنامج** المنفذون مسؤولين عن البيانات المتعلقة، ضمن أمور أخرى، بكمية الأغذية المسلمة، والسكان المستفيدين الذين تسلموا الأغذية، ونواتج المشروع، وعدد النساء المشاركات في إدارة الأغذية. أما مهام جمع البيانات ورفع التقارير المسندة إلى كل وكالة (من الوكالات المنفذة)، بما في ذلك التصميمات والمنهجيات والجداول الزمنية المقررة لرفع التقارير، فستدرج في خطابات التفاهم المزمع إبرامها مع الشركاء المنفذين.

٣٢- ستحدد مقادير الحصص الغذائية المعدلة وتقليص عمليات توزيع الأغذية العامة على أساس عمليات تقدير المحاصيل التي تضطلع بها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والبرنامج وعمليات تقدير الاقتصاد الأسري التي يضطلع بها صندوق رعاية الطفولة Save The Children (المملكة المتحدة). وسيعوض عن عدم توافر البيانات الخاصة بالحالة التغذوية عن طريق التعاقد مع **المنظمة الفرنسية لمكافحة الجوع** (ACF) لتتولى إجراء استقصاءات ربع سنوية.

٣٣- وتعتبر البيانات والمؤشرات التالية ملائمة، وموثوقة، وقابلة للقياس، ويعتبر العمل بها طيلة مدة المشروع فعالا من حيث التكلفة:

مؤشرات رصد الأداء

معلومات عامة

عدد اللاجئين بحسب العمر والجنس

عدد اللاجئين المعاد توطينهم/ العائدين إلى الوطن

نسبة الأسر التي ترأسها النساء

مدى توافر الأغذية والقدرة على التغلب على المصاعب

كمية الأغذية التي يجري تسويقها وأسعارها

الاستهلاك اليومي من الأغذية (كيلو سعر في اليوم)

مبيعات حطب الوقود والفحم النباتي

نسبة الحصة الغذائية التي يتم استهلاكها/ بيعها

مساحة الرقعة الزراعية المخصصة لكل أسرة

نسبة التغير في الغلات في كل متر مربع/ هكتار

عمليات الأغذية

كمية الأغذية المسلمة ونوعها

كمية الأغذية الموزعة ونوعها

كمية ونوع الخسائر في الأغذية وأسباب الخسائر

كمية ونوع الأغذية الموجودة في المخازن

تواتر عمليات التسليم والتوزيع

نسبة السكان المستفيدين الذين تشملهم عمليات توزيع الأغذية العامة وبرامج التغذية التكميلية

الأغذية المتلقاة من مصادر أخرى

نسبة التغيير في الخسائر اللاحقة للسعر الشامل للتأمين والشحن

نسبة النساء اللائي يتحكمن في المعونة الغذائية

التغذية التكميلية والعلاجية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة

نسبة المستفيدين من برامج التغذية التكميلية

الذين يرتادون مراكز الرعاية قبل وبعد الولادة

حالات الأطفال ناقصي الوزن لدى الولادة

حالات خروج الأطفال من المراكز بعد زيادة وزنهم

معدل الوفيات وأسباب الوفاة

مدى تفشي سوء التغذية

الاعتبارات التغذوية وتشكيلة الأغذية

٣٤- لاحظت البعثة المشتركة لتقييم الأغذية الموفدة في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ أن الحصة الغذائية عندما تعطى كاملة توفر الحد الأدنى من السعرات الحرارية، والبروتينات والدهون اللازمة يوميا. ويبرر شراء الزيت النباتي من السوق التجارية لتخفيض حصة الزيت من ٢٥ إلى ٢٠ غراما. ونتيجة لتوافر بنجر السكر، والمانجو، والموز وغيرها من الفواكه والتوابل في الحدائق المنزلية والأسواق المحلية، لم يعد هناك ما يبرر إدراج السكر في الحصة الغذائية الأساسية. ويتمشى تخفيض هاتين السلعتين مع سياسة التدرج في إنهاء المعونة الغذائية المقدمة للاجئين.

٣٥- وتجدر الإشارة إلى أن عملية إنهاء توزيع المعونة الغذائية العامة بصورة تدريجية ومطردة ستقترن بإقامة شبكة أمان. وإلى جانب تقليص المعونة الغذائية الإنسانية أو إنهائها بالتدريج سيجري العمل على إعداد وتنفيذ نظام لتحديد المجموعات المعرضة للمخاطر، وتوجيه الفوائد إلى هذه المجموعات، ورصدها؛ وستقدم المعونة للأسر أو الأفراد الذين يتبين أنهم معرضون للمخاطر، وذلك عن طريق برنامج مخصص لتغذيتهم حتى ولو كانت مستوطناتهم قد أبعدت من قوائم المستفيدين من المعونة الغذائية. وتشكل استبانة وتحديد المستفيدين عن طريق المراكز الصحية والتغذوية أو مراكز

التغذية، بناء على مؤشرات سوء التغذية المألوفة، إحدى الطرق. بيد أن ذلك يعتمد على وجود مشكلات بدلا من درئها. ومن الأفضل تحديد المستفيدين من المعوزين عن طريق المجتمعات المحلية، مع مساندة المجتمعات الضعيفة بالاستعانة بشبكة تربط بين العاملين الاجتماعيين والمعلمين والقساوسة والكبار. وسيكون هؤلاء الشركاء الرئيسيين أدرى من غيرهم بالأسر والأفراد المعرضين للمخاطر. وسيكون من الضروري منح قدر معين من المرونة للشركاء المنفذين الذين سيتعين عليهم رصد قوائم التوزيع واستيفائها بصفة مستمرة. وسيعتمد إنجاح هذا النظام إلى حد كبير على رصد المجموعة المستفيدة بحيث يمكن ضمان تلقيهم دعما كافيا.

٣٦- ترد فيما يلي عناصر ومقادير الحصة الغذائية اليومية:

الحصص الغذائية اليومية المقترحة (بالغرامات)

السلعة	الحصة الأساسية	التغذية التكميلية	التغذية العلاجية
الحبوب	٤٥٠		
البقول	٦٠		
الزيت النباتي	٢٠	٢٠	٦٠
ملح الطعام	٥		
السكر		٢٠	٥٠
الأغذية المخلوطة		٢٠٠	١٠٠
الحليب المجفف المقوى متروع الدسم			٨٠
المجموع بالغرامات	٥٣٥	٢٤٠	٢٩٠
المجموع بالكيلوغرامات	١ ٩٥٥	١ ٠١٥	١ ٤٠٠

٣٧- يبلغ مجموع الأغذية المطلوبة لمدة ١٨ شهرا ٠٩٩ ٥١ طنا، موزعة على النحو الوارد في الجدول أدناه. ويستخدم الرقم التخطيطي البالغ ٠٠٠ ١٦٥ نسمة لحساب الاحتياجات اللازمة للحصة الأساسية. وتقوم متطلبات التغذية التكميلية والتغذية العلاجية على تقدير ١٠ في المائة و٥ في المائة من السكان على التوالي.

السلع المطلوبة (بالأطنان)

السلعة	الحصة الأساسية	التغذية التكميلية	التغذية العلاجية
الحبوب	٤٠ ٠٩٥		
البقول	٥ ٣٤٦		
الزيت النباتي	١ ٧٨٢	١٧٨	٢٦٧
ملح الطعام	٤٤٦		
السكر		١٧٨	٢٢٣
الأغذية المخلوطة	–	١ ٧٨٢	٤٤٦
الحليب المجفف المقوى متروع الدسم			
المجموع	**٤٧ ٦٦٩**	**٢ ١٣٨**	**١ ٢٩٢**

توصية المديرة التنفيذية

٣٨- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة مشروع اللاجئين والنازحين الممتد هذا. ورهنا بتوافر الموارد، ستقدم معونة غذائية مقدارها ٠٩٩ ٥١ طنا بتكلفة مقدارها ٣٤٤ ٧٨٦ ٢٨ دولارا إلى ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ سوداني في شمال غرب أوغندا، لمدة ١٨ شهرا اعتبارا من إبريل/ نيسان ١٩٩٨.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط التكلفة (للطن)	القيمة بالدولارات
تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع(١)			
– الذرة/ الذرة الرفيعة	٤٠ ٠٩٥	١٤٤	٥ ٧٧٣ ٦٨٠
– البقول	٥ ٣٤٦	٤٧٥	٢ ٥٣٩ ٣٥٠
– الزيوت النباتية	٢ ٢٢٧	٨٤٨	١ ٨٨٨ ٤٩٦
– خليط الصويا بالذرة	٢ ٢٢٨	٣٥٢	٧٨٤ ٢٥٦
– الملح	٤٤٦	٢١٠	٩٣ ٦٦٠
– السكر	٤٠١	٤٠٠	١٦٠ ٤٠٠
– الحليب المجفف المقوى	٣٥٦	١ ٨١٢	٦٤٥ ٠٧٢
مجموع السلع	**٥١ ٠٩٩**		**١١ ٨٨٤ ٩١٤**
النقل الخارجي	٥١ ٠٩٩	١١٤	٥ ٨٢٥ ٢٨٦
النقل البري والتخزين والمناولة	٥١ ٠٩٩	١٥٧	٨ ٠٢٢ ٥٤٣
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٢٥ ٧٣٢ ٧٤٣**
(أ) تكاليف الدعم المباشرة (أنظر الملحق الثاني بالدولارات)			**١ ١٤٥ ٢٦٣**
المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة			**٢٦ ٨٧٨ ٠٠٦**
(ب) تكاليف الدعم غير المباشرة (٧,١ في المائة من التكاليف المباشرة)			١ ٩٠٨ ٣٣٨
مجموع (أ) و (ب)			**٢٨ ٧٨٦ ٣٤٤**
التكاليف التي تتحملها الحكومة			١ ٢٧٠ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين			٨ ٧٠٤ ٠٨٨
المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الأخرى			٤ ٥٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي للجهات الأخرى			**١٤ ٤٧٤ ٠٨٨**
المجموع			**٤٣ ٢٦٠ ٤٣٢**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من **البرنامج**، بمرور القوت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج**، وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

تكاليف الدعم المباشرة (بالدولارات)

تكاليف الموظفين	
موظفون دوليون	٣٧٣ ٨٠٠
متطوعو الأمم المتحدة (١٤ شهرا)	٧٩ ٨٠٠
الموظفون المهنيون	٥٦ ٢٥٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	صفر
المستشارون الدوليون وخدمات الخدمة الخاصة	١٢٣ ٤١٣
المجموع الفرعي	**٦٣٣ ٢٦٣**
خدمات الدعم الفني	
مسوح الأغذية الاقتصادية	٤٥ ٠٠٠
الدعوة لاستقطاب الدعم	١٠ ٠٠٠
تقييم المشروعات	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٨٥ ٠٠٠**
السفر وبدلاته	
السفر الخارجي	٢٠ ٠٠٠
السفر الداخلي	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥٠ ٠٠٠**
تكاليف المكاتب	
إيجار المقر	٣٠ ٠٠٠
المرافق	١٥ ٠٠٠
الاتصالات	١٠ ٠٠٠
الأدوات المكتبية	١٥ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٢٠ ٠٠٠
تسيير المركبات وصيانتها	١٠٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٩٥ ٠٠٠**
المعدات	
تجهيزات الاتصالات	٣٠ ٠٠٠
المركبات	٩٠ ٠٠٠
تجهيزات الحاسوب	٤٠ ٠٠٠
أغطية بلاستيكية	٢٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٨٢ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة	**١ ١٤٥ ٢٦٣**